Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– فإن كان الأوّل : كان المحمول دائمًا للذّات مع دوامه ، لا بدوامه ؛ بخلاف ما ذكره المصنّف في الملخّص . وذلك لأنّ الدّائمة كان المحمول فيها دائمًا بدوام الذّات ؛ ولا يجوز أن يكون الشّيء دائمًا بدوام أمرين ، لاستحالة إسناد الأثر إلى مؤثّرين ؛ لكنّه دائم بدوام الذّات مع دوام الوصف .

وقد لا يكون وصف الموضوع فيها دائمًا بدوام الذّات ؛ فلا اعتبار به ، بل يكون المحمول حاصلاً لذات الموضوع في حالتي وجوده له أو عدمه عنها .

واعلم أنّ قومًا زعموا : «أنّ القضيّة لا تصدّق كلّية إلاّ إذا كانت [21ظ] دائمة» . قالوا : «لأنّ كلّ واحد من (ج) لو لم يكن موصوفًا بأنّه (ب) دائمًا في كلّ وقت ، لكان في وقت ما خاليًا عن كونه (ب) ؛

فكذب قولنا : «كلّ (ج) (ب)»

لأنّا وجدنا : «(ج) غير (ب)» .

وهذا غلط ، منشؤه ظنّهم أنّ الاتّصاف بـ (الباء) ليس مفهومًا مشتركًا بين أمرين – وهما[1] : الدّوام واللاّدوام – لكنّه مشترك بينهما . فليس يلزم من إثبات الأعمّ إثبات الأخص .

وأمّا القضيّة الثّانية : وهي التي بيّن فيها أنّ المحمول دائم بدوام وصف الموضوع ، فإمّا أن يكون قد بيّن فيها أنّ المحمول لا يدوم بدوام الموضوع ؛ أو لم يبيّن ذلك .

– فإن كان الأوّل ، فهي المسمّاة : بالعرفية الخاصّة ، وهي نظيرة المشروطة الخاصّة ؛ تلك في جهة الضّرورة ، وهذه في جهة الدّوام الخالي عن الضّرورة . وهذه القضيّة مباينة للدّائمة ، ومنافية لها .

---

1 الأصل : وهي .